

معلومات تتعلق بقانون

هايمافنثال

إن الحق الأساسي في حرية التنقل هو حق من حقوق الإنسان. في النمسا، يتم حماية هذا الحق بموجب قانون "حماية حرية الفرد"، وهو جزء لا يتجزأ من الدستور الفيدرالي. لا يمكن فرض أي قيود على هذا الحق الأساسي إلا على أساس الأحكام القانونية.

كما ينظم "Heimaufenthaltsgesetz"، أو قانون إقامة الأطفال ودور التمريض، الظروف التي يمكن بموجبها تقييد الحق في حرية التنقل في مرافق الأطفال والشباب وكذلك في مدارس الأطفال المعوقين بدنياً أو عقلياً، وفي مرافق الرعاية بعد المدرسة.

تقييد الحرية

عندما يُمنع شخص من تغيير موقعه، رغم إرادته أو دون موافقته، أثناء العناية به أو تحت الرعاية التمريضية، فإن هذا يسمى تقييد الحرية. تُستخدم الوسائل الميكانيكية أو الإلكترونية أو الطبية لهذا الغرض.

حتى تتحقق الشروط القانونية لأي تدبير من هذا القبيل، يجب أن يعاني الشخص المعني من مرض عقلي أو إعاقة ذهنية. يجب أن يكون هناك خطر حرج وكبير على الشخص المعني نفسه أو بيئته. يجب أن يكون التدبير الذي يقيد حرية الشخص متناسباً مع الخطر الذي ينطوي عليه الأمر. هذا يعني أنه يجب أن يكون معقولاً وضرورياً للغاية. على أي حال، يجب تجربة التدابير البديلة أولاً. يجب أن يكون أي تقييد للحرية هو دائماً الخيار الأخير.

لا تشكل القيود المفروضة على القاصرين والتي تعتبر مناسبة للعمر تقييداً للحرية بالمعنى المقصود في Heimaufenthaltsgesetz، على سبيل المثال استخدام حزام أمان لطفل صغير في عربة أطفال.

لا توجد معايير صالحة بشكل عام لتقييم ما إذا كان الإجراء المعني مناسباً للعمر. يجب دائماً اتخاذ القرارات على أساس كل حالة على حدة. في حالة الشك، يجب الإبلاغ عن الأمر إلى خدمة تمثيل السكان.

يجب أن يأمر مدير التعليم بأي تقييد للحرية، ويجب عليه إبلاغ الشخص المعني بذلك. هذا يعني أنه يجب إبلاغ الأطفال/الشباب المعنيين عن سبب التدبير ونوعه ومدته. يجب توثيق هذا أيضاً.

يلزم تقديم تقرير لاحق إلى الخدمة التمثيلية للمقيمين. يجب التحقق من التدابير التي تقييد حرية الشخص بانتظام لمعرفة ما إذا كانت لا تزال مطلوبة. إذا تم تطبيق هذه الإجراءات لأكثر من 48 ساعة، يجب الحصول على شهادة طبية.

الخدمة التمثيلية للمقيمين

ستتحقق خدمة ممثلي السكان مباشرة في الموقع مما إذا كانت تدابير تقييد حرية الشخص ضرورية ومناسبة. لهذا الغرض، سيتحدث الممثلون مع الطفل/المراهق المعني، والموظفين ورئيس المرفق. سيفحصون الوثائق والشهادات الطبية.

يجوز للخدمة التمثيلية للمقيمين أو رئيس المنشأة التقدم بطلب للحصول على الإجراء (الإجراءات) الذي يقيد حرية الشخص ليتم فحصه من قبل المحكمة المحلية (*Bezirksgericht*). هكذا، يُضمن الحد الأدنى من المعايير بموجب قانون حقوق الإنسان، والتي بموجبها يحق لأي شخص تقييد حريته رفع دعوى أمام محكمة مستقلة. ستقرر المحكمة ما إذا كان تقييد الحرية مقبولاً.

التدريب

تقدم الخدمة التمثيلية للمقيمين أيضاً فعاليات تدريبية حول تطبيق *Heimaufenthalts-gesetz*. إذا كنت مهتماً، يرجى التواصل عبر:

bewohnervertretung@vertretungsnetz.at

